الأوضاع الاجتماعية في إمارة شرق الأردن خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)

انوار سليم جاسم كامل الزبيدي

أ . م . د أنس يونس عبد

جامعة بغداد

كلية التربية للبنات

الأوضاع الاجتماعية في إمارة شرق الأردن خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)

انوار سليم جاسم كامل الزبيدي
أ . م . د أنس يونس عبد

الملخص

تناول هذا البحث الاوضاع الاجتماعية في إمارة شرق الأردن خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) التي ظهرت في الاولايات المتحدة الاميركية وطالت تاثيرتها اغلب دول العالم عدا الاتحاد السوفيتي ومن تلك الدول إمارة شرق الأردن , التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية محلية خانقة تمثلت بقلة الأمطار والجفاف وغزو أسراب الجراد والآفات التي اصابت المزروعات , تزامنت مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضرب أطانبها كافة القطاعات الاقتصادية في الإمارة وأبرزها القطاع الزراعي الذي كان يشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي للبلاد , وعليه أصاب الشلل باقي القطاعات كالتجارة والصناعة , فضلاً عن افتقارها لموارد مالية أُخرى , سوى المعونة المالية التي كانت تمّن عليها بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة للإمارة بسبب تأثر الاخيرة بالأزمة الاقتصادية العالمية وتوقف عجلة اقتصادها , وحيث بقيت مكتوفة الايدي , إتجاه تلك الأوضاع في الإمارة وترجح ذلك أنها إرادة رب العالمين في تغير الظروف المناخية التي تسببت بسنين عجاف وعانى سكان الأمارة الفقر والمجاعات وتفشي الأمراض والهجرة وترك اراضيهم.

Abstract :

This research examines the social conditions in the Emirate of Transjordan during the years of the global economic crisis (1929-1933), which originated in the United States of America and impacted most countries worldwide except the Soviet Union. Among these affected countries was the Emirate of Transjordan, which was already suffering from a severe local economic crisis characterized by low rainfall, drought, invasions of locust swarms, and pests that damaged

crops. This local crisis coincided with the global economic downturn, which struck all economic sectors in the Emirate, most notably the agricultural sector, the primary source of national income. Consequently, other sectors like trade and industry also stagnated. Furthermore, the Emirate lacked other financial resources except for the financial aid provided by Britain, the mandate power over the Emirate, which was itself affected by the global economic crisis and experienced economic stagnation. The Emirate remained helpless in the face of these conditions, believing that it was the will of the Almighty to change the climatic conditions, resulting in years of famine. The residents of the Emirate suffered from poverty, famines, disease outbreaks, and migration, leading to the abandonment of their lands.

المقدمة

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه والصلاة والسلام على سيد الاوليّن والآخرين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

تُعد دراسة الأوضاع الاجتماعية من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين والاكاديميين على حد سواء , وأن دراسة الاوضاع الاجتماعية لإمارة شرق الأردن خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) لها اهمية خاصة , ولاسيما أن الإمارة كانت في عقودها الاولى من مرحلة تكوينها المعاصر , وعلى الرغم من أهمية هذه الحقبة من تاريخها إلا ان الدراسات الاكاديمية السابقة التي كانت مثار إهتمام الدراسة , تناولتها بشكل عام ، فعلى الرغم من وجود العشرات وان لم نقل المئات منها الا ان مجملها كان معنيا بالدرجة الاساس بتطورات تشكيل الإمارة , وطبيعة سياسة بريطانية إتجاه الإمارة بصفتها الدولة الوصية والمنتدبة عليها , ما عدا عدد محدد للغاية صبت فيه الجهود على دارسة الأوضاع الاجتماعية , واغفلت عن دراسة وضع الامارة في تلك الاعوام بشكل تفصيلي . شكلت هذه الحقيقة اولا حافزا في اختيار الباحثة موضوعا لبحثها في محاولة منها ما امكن التوفيق فيما كتبه الباحثين في تأريخ هذه المنطقة للخروج بدراسة تأريخية علمية

تبرز الاوضاع الاجتماعية في إمارة شرق الاردن خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية, والتي كانت من أبرز احداث التأريخ الانساني في فترة ما بين الحربين العالميتين.

الأوضاع الاجتماعية في إمارة شرق الأردن خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣

اولاً: الأوضاع التعليمية:

لقد اهملت السلطات البريطانية خلال مدة انتدابها على شرق الأردن مواطنيها في ادارة شؤون بلادهم, بل اعتمدت على مواطنين عرب من الدول المجاورة في ادارة البلاد , ويلاحظ أن جميع الحكومات التي حكمت شرق الأردن في عهد الإمارة كان يرأسها رجال من خارجها , ولم يشترك من اهلها في الحقائب الوزارية خلال المدة١٩٢١-١٩٣١ , التي بلغ مجموع وزرائها اثنان وستون وزيرا لم يكن منهم إلّا وزيرا واحدا وهو علي خلقي الشرايري[١], الذي شغل منصب مدير المعارف لدورتين , وكانت سلطة الإنتداب هي المتنفذة والمسيرة للأُمور , ويبدو ان لها هدفا في ذلك يتمثل في السيطرة على مقدرات البلد وتجهيل أبنائه , وقد تبين ذلك عن طريق نهجها الاستعماري واستعانتها بالغرباء لتولي المناصب وإدارة شؤون البلاد[٢].

وشهد التعليم نموا بطيئا في الإمارة , بسبب قلة التخصيصات المالية للمعارف , وأن نسبة ما تنفقه الدولة على الفرد من اجل التعليم سنويا قليل جدا , وكان التمويل يتم عن طريق الميزانية العامة للدولة دون أن يشكل التعليم اولوية عند الحكومة لأن القضايا السياسية والأمنية تتطلب اموالاً كثيرة يثقل كاهل الميزانية العامة للبلاد[٣] , وأن قلة الأموال المخصصة للتعليم لم تساعد على احراز تقدم معقول في هذا المجال واكد هذه الحقيقة التقرير الذي رفعه وزير المعارف[٤]، في شرق الأردن الى المندوب السامي البريطاني في القدس ، قال فيه ان الاقبال على التعليم في البلاد كان ضعيفا حتى عام ١٩٣٠ "**حتى أن بعض المدارس كانت تلجأ في الكثير من الأحيان الى تغريم اولياء أمور بعض الطلاب لتخلفهم عن ارسال أولادهم اليها**"[٥] , وورد في التقرير أن المدارس في عمان قد قبلت في عام ١٩٣١ نصف الطلاب الذين تقدموا للإلتحاق بالصف الأول الابتدائي فقط وعددهم مئة

طالب , ولم يقتصر الأمر على عمان وحدها بل حدث مثل ذلك في مختلف مدن وقرى الإمارة , وسبب رفض طلباتهم هو عدم توفر مقاعد دراسية لكل المتقدمين في الامارة وكان مجموعهم (٦٠٠) طالب ، ولم يقتصر هذا الأمر على المرحلة الابتدائية فحسب وإنما شمل جميع المراحل[٦]، فضلا عن انخفاض عدد المدارس في ذلك العام الى (١٥٤) مدرسة بدلا من (٢٠٨) مدرسة لعام ١٩٣٠، ونقص عدد المعلمين الى (٢٦) معلما ليصبح (٣١٢) معلما مقارنة ب (٣٣٨) معلما في عام ١٩٣٠ , ولذلك انخفض عدد طلبة المدارس الى (٩٣٣٤) طالبا أي بنقص قدره (٤١٩) طالبا عن عام ١٩٣٠ , وقد يعزى هذا النقص الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها إمارة شرق الأردن , التي لم تكن تسمح للطلبة بمتباعة دراستهم وانما مساعدة أهاليهم في العمل[٧] . والجدول الآتي يبين واردات ونفقات إمارة شرق الأردن للمدة ١٩٢٨-١٩٣٣[٨] :

جدول رقم (١)[٩]

السنة المالية	مجموع الواردات السنوية	مجموع المعونات المالية البريطانية	مجموع النفقات السنوية	نفقات المعتمد البريطاني السنوية	نفقات الجيش العربي السنوية
١٩٢٨-١٩٢٩	٢٨٠٩١٦	٩٨٦٥٣	٣٠١٢٢٠	٦٦٨٠	١٢١٣١٥
١٩٢٩-١٩٣٠	٣١٦١٤٧	١٠٢٤٨٤	٣٣٨٤٦١	٦٨٩٧	١٢٨١٣٧
١٩٣٠-١٩٣١	٣٦٧٥١٦	١٤٨٤٦١	٣٥٠٥٣٢	٧٠٠٣	١٣٥٣٣١
١٩٣١-١٩٣٢	٣٣٨٠٤٦	١٤٦١٥٣	٣٤٤٩٨٣	٦٤٥٠	١٤٤٥٦٩
١٩٣٢-١٩٣٣	٣٥٤٨٨٨	١٣٢١٤٨	٣٤٠٨٨٣	٦٥٠٠	١٤١٦٨٣

الجدول أعلاه يبين مجموع الورادات المحلية والمعونة البريطانية السنوية ومقدار النفقات العامة ونفقات الجيش والمعتمد البريطاني .

وبأستقراء الميزانية اعلاه يتضح مايلي :

إن المعونة المالية البريطانية للإمارة ارتفعت , في السنة المالية (١٩٢٩-١٩٣٠), عن التي سبقتها , واستمرت بالإرتفاع في السنة المالية(١٩٣٠-١٩٣١), إلاّ أنها انخفضت في السنة المالية , ١٩٣٢-١٩٣٣ , وهذا يدل على تأثر الإمارة بالأزمة الاقتصادية العالمية , وأن أغلب المعونات البريطانية كانت تصرف على نفقات المعتمد

البريطاني , ونفقات الجيش العربي دون الإهتمام بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم الشعب الأردني .

ثانيا : الاوضاع الصحية :

كان لضعف الإمكانات والموارد في إمارة شرق الأردن , قد ادى الى سوء الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في السنوات الأولى من تاسيس الإمارة , وهو ما ساهم في تفشي الأمراض السارية والمعدية , إذ لم يكن لها موازنة خاصة , وفي عام ١٩٢٦ صدر لأول مرة تقرير سنوي لدائرة الصحة لكنه لم يرد فيه أي ذكر لموازنة الدائرة[١٠]. لذلك استمرت الأمراض السارية والمعدية ، وكان التبليغ عنها أمرا اجبارياً على الطبيب المعالج , أو المريض نفسه , إذا كان بالغاً ومن قبل رب العائلة أو مختار القرية او المحلة , أو رئيس العشيرة , وامام المسجد , أو اصحاب الفنادق , ويحق لطبيب الصحة ان يأمر بنقل أي شخص مصاب بمرض ساري ولم يتوفر لديه واسطة النقل اللازمة لأي مستشفى , او مكان لمعالجة الأمراض السارية , , أن يعهد الأمر الى الدرك والشرطة [١١] , إذ كانت المستشفيات الحكومية قليلة جداً كما وضحنا سابقاً , وكان بعض الأهالي يعتمدون على القطاع الخاص الذي يدير المستشفيات الأجنبية التابعة للجمعيات الخيرية والإرساليات التبشيرية[١٢] .ومع ذلك يمنع أي طبيب , أو جراح , أو طبيب اسنان , أو قابلة . أو صيدلي , أو تاجر عقاقير من ممارسة مهنته مالم يستحصل على رخصة رسمية من مديرية الصحة العامة , وإذا وجد شخص يشغل مؤسسة عمومية , ويمارس مهنة مضرة بالصحة , أو صناعة خطيرة بدون ان يحصل في ذلك على الرخصة , فيحق لقائد الدرك بطلب خطي من طبيب الصحة , أن يغلق تلك المؤسسة أو المكان الذي تمارس فيه تلك المهنة بسبب عدم حصوله على رخصة ممارستها[١٣] , ورغم ذلك القانون مارست العديد من القابلات غير القانونيات هذه المهنة في عام ١٩٣٠، ومن اشهرهن في مدينة عمّان (انيسة شقير) في ذلك العام , ولقبت (أُم العمّانيين) وبادرت القابلة بتسجيل المواليد التي اشرفت على ولادتهم , الذين بلغوا (١٦الاف) ولادة من مختلف عائلات المدينة[١٤] ، وكان لطلبة المدارس الحكومية وغير الحكومية نصيب من العناية التي أولتها دائرة الصحة لهم من حيث التفتيش المستمر

للمدارس والقيام بكل ما يجب القيام به من رعاية صحية وطبية خاصة تقدمها لهم , إلاّ أن الاصابات كانت في ازدياد مستمر , وذلك بسبب تدني الوعي الصحي عند الأهالي وعدم التزامهم بقواعد الصحة العامة , وكثرة الغبار , والذباب , وسوء شبكة الصرف الصحي[١٥]، وقد ورد في التقرير السنوي لدائرة الصحة عام ١٩٣١ , ولأول مرة عن العمليات الجراحية للعيون التي كانت تجرى في المستشفى الحكومي بعمّان , ومع أن هذه العمليات كانت تجرى بامكانات متواضعة , إلّا أنها تدل على مدى حرص دائرة الصحة على مكافحة وباء التراخوما وسائر أمراض العين الأُخرى[١٦], وفي عام ١٩٣٣، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والضائقة المالية التي واجهتها جمعية المراسلين الكنسية في لندن ، فقد اغلقت المستشفى الانكليزي في السلط في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٩٣٣ , ولكن سرعان ما قدمت حكومة الإمارة المساعدات المالية للمستشفى , كما قدم مطران القدس مساعدة تتكفل بدفع مصاريف المستشفى إثنا عشر شهرا[١٧] .

ثالثا: النظام الضريبي :

استمرت حكومات شرق الأردن المتعاقبة في جباية الرسوم الضريبية وفقاً للقوانين العثمانية[١٨] حتى عام ١٩٣٢, ليكون قانون الضرائب الجديد كالآتي:

اولاً : الضرائب المباشرة وتشمل :

١. ضريبة الأراضي تحل محل الويركو[١٩]، والعشر , تجبى بمعدل (٦%) من دخل الأراضي السنوية[٢٠].
٢. ضريبة الأبنية والأراضي ضمن حدود البلديات وتحل محل ضريبة المسقفات في القانون العثماني وتستوفى بنسبة (٦%) من الريع المقدر للبناء اذا كان جزء من البناء اتخذ مسكنا، و(٤)% إذا كان البناء سكن لصاحبه[٢١].
٣. ضريبة المواشي : تفرض هذه الضريبة على المواشي بعد اجراء التعداد السنوي لها[٢٢].
٤. ضريبة الدخل حلت محل ضريبة التمتع وتفرض على الموظفين بنسبة (١,٥-٣) % مع اعفاء ستين جنيها من الدخل السنوي.

ثانياً : الضرائب غير المباشرة :

رسوم الكمارك والمكوس التي كان لها اهمية كبيرة عند حكومات الإمارة , إذ كانت كلما شعرت بالحاجة الى المال رفعتها بسبب ضعف موارد البلد الاقتصادية , وتحكم بريطانيا بالمعونة المالية التي كانت تمنّ عليهم بها[٢٣].

رابعاً : المواصلات والاتصالات

١.المواصلات : (الطرق البرية):

على الرغم من الأهمية البالغة لامارة شرق الأردن كمعبر قديم للتجارة , ورغم أنها كانت عقدة مواصلات قديمة فأنها كانت في مطلع القرن العشرين وحتى بعد العالمية الأولى مفتقدة الى شبكة مواصلات حديثة وفعّالة ما عدا سكة حديد الحجاز التي كان لها اثر كبير على منطقة شرق الأردن التي كانت اهميتها تكمن في أنها فتحت الباب على مصراعيه لأعداد أكبر من حجاج بيت الله الحرام الذين كانوا يعانون المشقات الكبيرة عند ذهابهم للحج , وكان هذا المشروع من أهم المشاريع التي نفذت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٠, وتم انجازه عام ١٩٠٨ , وهذا الخط ازعج القبائل السورية والأردنية المتواجدة على جانبيه لأنه لم تعد جمالهم تؤجر لنقل الحجاج وحمل امتعتهم فضلا عن انقطاع الهبات السنوية التي اعتادت الحكومة أن تهديها لهم , فاخذوا يغيرون على القطار والمحطات وقطع اسلاك التلغراف وتعطيل الخطوط الحديدية والقيام بسرقة ما بحوزة المسافرين من اموال وأمتعة[٢٤]، وكان مشروع السكة الحديد يعد أول واسطة نقل آلية تشهدها البلاد , واصبح بامكان المواطنين من ابناء شرق الأردن أن ينقلوا بضائعهم فيه ويتنقلوا بواسطته الى الحجاز جنوباً والى سوريا شمالاً ، واصيب خط سكة الحديد اثناء الحرب العالمية الأولى باعمال تخريب أخرجته من الخدمة وبتعاون حكومة الحجاز وحكومة سوريا في عهد الأمير فيصل تم اصلاحه وعاد للعمل في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ , وفي أواخر عام ١٩٢٠ جاء الأمير عبدالله بالقطار من المدينة المنورة الى معان ، وفي اوائل عام ١٩٢٤ جاء الامير علي بن الحسين من المدينة المنورة الى عمّان بنفس القطار , وفي عام ١٩٢٤ أخذت القطارات تسير بين عمّان بانتظام وتقوم بنقل الحجاج القادمين من ومصر وسوريا[٢٥].

كانت جميع القرى والبلدان عام ١٩٢٩, حتى مستوى قضاء مرتبطة بعمّان بطرق مفتوحة مثلما تحقق من إنشاء المكاتب والمدارس والمخافر , وتتطلب مثل هذه المشاريع عدد كبير من العمال فأنها ساهمت في خفض البطالة وشاهد المواطنين أن الحكومة تقدم خدمات لم يعهدها الاردنيون من أي حكومة سابقة , فضلا عن أن حركة النقل على هذه الطرق وفرت وقتاً أسرع وحمولات اكبر لنقل المواد , والاتصال بين المجتمعات والمنطاق المختلفة في الامارة , كما وفرت الحركة للجيش للتجاوب السريع مع أي من الاحداث[٢٦].

أولت حكومات شرق الأردن المتعاقبة أهمية بالغة لفتح طرق برية , ففي المدة ما بين عامي ١٩٢١ و١٩٣٢ قامت بتعبيد عدة طرق برية لتنشيط الحركة التجارية ونقل المواطنين بين مدن وقرى الإمارة , فعبدت الطريق من عمّان , السلط , الثونة الجنوبية، وجسر اللنبي بالحجارة والرمل فصار يمكن السير عليها في كل الفصول الى أن تطورت لتوصل الإمارة بفلسطين[٢٧].

وافتتح في صيف عام ١٩٣٢ طريق حيفا – بغداد عبر أراضي شرق الأردن بعد أن ساد العلاقات الاردنية العراقية جو من التفاهم والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات وتوقيع معاهدة الصداقة بين الحكومتين في السادس والعشرين من آذار عام١٩٣٢ [٢٨].

٢.الاتصالات : (البريد والتلغراف والهاتف):

رافق مّد خط سكة الحديد مّد خط للتغراف يوازيه , وانشأت محطات رئيسية في درعا ومعان والمدينة , فضلاً عن انشاء مركز للهاتف في كل محطة من محطات التلغراف التي كان اتصالها لاسلكياً , وفي عهد الحكومات المحلية في شرق الأردن قامت حكومة السلط مع حكومة فلسطين بمّد خط هاتف الى جسر اللنبي , حيث تم توصيله من هناك بخط الهاتف القادم من القدس , ليصبح بذلك ولاول مرة خط اتصال هاتفي بين شرق الاردن وفلسطين عام ١٩٢٠[٢٩].

وكانت الخدمات البريدية داخل إمارة شرق الأردن تؤمن بواسطة العربات التي تجرها الدواب, وبما أن اغلب الطرق كان يتعذر استخدامها شتاءاً الأمر الذي أثر على مستوى الخدمة البريدية في الإمارة , أما البريد الخارجي فقد كان يؤمن بواسطة القطار بارسالها الى

حيفا ومن هناك الى العالم , وأُقيم تبادل بريدي مباشر مع سوريا عام ١٩٢٦ , ثم تلاه تبادل بريدي مباشر مع العراق ، واقامة شبكة اتصالات هاتفية بين البلدين عام ١٩٣٢[٣٠].

ومن خلال الاطلاع على المصادر المتوفرة لدينا لاتوجد معلومات وافية عن المواصلات وبالأخص سكة الحديد اثناء الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) على الإمارة , وعلى ما يبدو أن تلك الأحداث انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها بسبب توقف التجارة بين اغلب دول العالم والاعتماد على الانتاج الوطني , عدا ما جاء بالوثائق الهاشمية [٣١] خط حيفا-بغداد المجلد الثالث عشر, التي جاء فيها بعض المخاطبات الرسمية بين حكومة شرق الأردن والمعتمد البريطاني , التي تخص ادارة سكة الحديد واستخدام برك المياه على جانبي السكة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الاوضاع الاجتماعية في إمارة شرق الاردن خلال سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) وخلصت الى تقديم صورة واضحة عن الاوضاع الاجتماعية في الامارة , نستنتج منها الاتي :

١. شهد التعليم نموا بطيئا في الإمارة , بسبب قلة التخصيصات المالية للمعارف , وأن نسبة ما تنفقه الدولة على الفرد من اجل التعليم سنويا قليل جدا , وكان التمويل يتم عن طريق الميزانية العامة للدولة دون يشكل التعليم اولوية عند الحكومة لأن القضايا السياسية والأمنية تتطلب اموالاً كثيرة يثقل كاهل الميزانية العامة للبلاد فضلا عن عدم اهتمام بريطانيا الدولة المنتدبة بقطاع التعليم

٢. يرجع سوء الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين الى ضعف الامكانات وقلة المستشفيات الحكومية الأمر الذي أدى الى تفشي الأمراض والأوبئة بين الأهالي

٣. إن قلة موارد إمارة شرق الأردن الاقتصادية جعلها تتخذ من جباية الضرائب رافداً لميزانية الدولة والسير على قانون الضرائب العثماني مع إجراء بعض التعديلات عليه .

٥. بالنظر لما يشكله موقع إمارة شرق الأردن من معبر تجاري بين الدول المجاورة جعل القائمين على البلاد يولون إهتماماً كبيراً بالطرق والمواصلات من خلال خط سكة الحديد وفتح طرق برية رغم تأثر البلاد بالأزمة الاقتصادية العالمية

٦. الاهتمام بالاتصالات من خلال انشاء خط تلغراف يوازي خط سكة الحديد وانشاء شبكة اتصالات هاتفية فضلا عن الاهتمام بالبريد الداخلي والخارجي ووسائط نقل .

الهوامش :

(١) علي خلقي الشرايري (١٨٧٨-١٩٦٠): ولد في اربد عام ١٨٧٨ ,عمل بالزراعة مع والده ذهب التحق بالمدرسة وتخرج منها ومن ثم ذهب الى اسطنبول نظرا لتفوقه التحق بالكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٠٢ , برتبة ملازم ثم التحق بكلية القانون وتخرج منها برتبة رئيس (نقيب) ,خدم في الجيش العثماني في سلاح المدفعية , وشغل مناصب عدة منها حاكما عسكريا لمكة المكرمة عام, ثم التحق بجيش الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٨ , وعينه رشيد طليع مسؤولا عن الامن عام ١٩٢٢، وتسلم ادارة المعارف عام ١٩٢٣ , توفي ودفن في اربد في الخامس والعشرون من حزيران عام ١٩٦٠ ,للمزيد ينظر : سعد ابو دية , قراءة في اوراق علي خلقي الشرايري , دراسات جامعة اليرموك المجلد ١٤ العدد العاشر ,١٩٨٧ و ص ص ٢٨٥ -٢٩٧.

(٢) احمد خالد محمود المزيد , الأزمات المالية في شرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٦) , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاداب , جامعة اليرموك , ٢٠١٤, ص ص ٥٨-٥٩ .

(٣) ديانا فارس محمد الرفيق الحياة الاقتصادية والاجتماعية في شرق الأردن ١٩٢١ – ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسيَّة ٢٠١٥، ص ص ٩٠-٩١ .

(٤) مذكرة اعدها وزير المعارف عام ١٩٤٣ عن وضع التعليم في الامارة عام ١٩٣٠ , انظر : سليمان موسى , إمارة شرقي الأردن نشأتها و تطورها في ربع قرن ، ١٩٢١-١٩٤٦, ص ٢٥٦ .

(٥) المصدر نفسه , ص ٣٥٦ .

(٦) عادل زيادات , الخدمات الطبية للمدارس في عهد الإمارة للفترة ١٩٢١ – ١٩٤٠ ,مجلة ابحاث اليرموك للعلوم الانسانية , ص ٩٦ .

(٧) ديانا فارس محمد الرفيق , المصدر السابق , ص ١٢٩ .

(٨) علي محافظة ,العلاقات الاردنية – البريطانية منذ تاسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧, دار النهار للنشر, ١٩٧٣, ص ٩٤ .

(٩) الجدول من اعداد الباحثة , بالاستناد على مصدر : علي محافظة , المصدر نفسه , ص ٩٤.

(١٠) علي محافظة . العلاقات الاردنية – البريطانية من تاسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧ , ص ٩٢ .

(١١) عادل زيادات , المصدر السابق , ص ٩٦ .

(١٢) ديانا فارس محمد الرفيق , المصدر السابق , ١٢٩ .

(١٣) محمد توفيق سنو , مجموعة القوانين والانظمة من ١٩١٨-١٩٣١ , (المطبعة الوطنية , عمان , ١٩٣٣) , ص ٦٠١ .

(١٤) ديانا فارس محمد الرفيق , المصدر السابق , ص ١٢١ .

(١٥) محمد توفيق سنو , مجموعة القوانين والانظمة من ١٩١٨-١٩٣١ , (المطبعة الوطنية , عمان , ١٩٣٣) ص ص ٦٠٢-٦٠٥ .

(١٦) انس عاطف الصبيحات , مدينة عمان بين عامي ١٩٤٦-١٩٦٦ , دراسة تاريخية في تطوير الحياة العامة , وزارة الثقافة , عمان , الاردن , ٢٠٢١, ص ٣١ .

(١٧) عادل زيادات , المصدر السابق , ص ٩٦ .

(١٨)عادل زيادات ، المصدرالسابق , ص ٩٩ .

(١٩) ديانا فارس محمد الرفيق , المصدر السابق , ص ١٢٩ .

(٢٠) قانون الضرائب العثماني : ويقسم الى قسمين : ضرائب مباشرة وتشمل ضريبة الويركو وتستوفى بمعدل اربعة بالالف من القيمة الاساسية للاراضي الاميرية , وضريبة العشر وتجبى بمعدل ١٢,٥% من مجموع غلة الارض , وضريبة الحيوانات وتشمل الابل والابقار والاغنام وتكون نقدية تفرض على كل راس من الماشية , وضريبة البيوت والاراضي وتستوفى من سكان المدن بمعدل اربعة بالالف من قيمتها الاساسية , وضريبة التمتع وتفرض على التجار والصناع الساكنين في المدن وقد الغيت عام ١٩٣٣ وحل محلها ضريبة الدخل , والضرائب غير المباشرة وهي الرسوم الكمركية و تجبى بمعدل ٨% من قيمه المستورد مع رسم اضافي قدره ٣% يخصص لمصلحة الديون العمومية العثمانية وقد الغيت عام ١٩٢٦, , ورسوم المكوس على الخمور والمسكرات , ورسوم التمغة الطوابع على المعاملات الرسمية ورخص الصيد وحمل السلاح , انظر : ديانا فارس محمد الرفيق , المصدر السابق , ص ص ٥٥-٥٦ .

(٢١) الويركو : كلمة تركية بمعنى الجزية او الخراج , وهي مبالغ مقطوعة فرضت في عهد السلطان بايزيد الثاني مسجلة في المحاكم الشرغية وفق القانون العثماني ١٨٨٦ , انظر : سليمان موسى

ومنيب الماضي , تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩, مكتب المحتسب , عمان , ١٩٨٩ .,ص ١٢.

(٢٢) الجريدة الرسمية لامارة شرق الاردن , العدد ٣٨٤ , ١٩٣٣/٤/١ .

(٢٣) علي الدجاني , محاضرات في اقتصاديات الأردن ,مطبعة لجنة التاليف والترجمة , ١٩٥٤, ص ١٥ .

(٢٤) هاني الحوراني , المصدر السابق , ص ١١٦ .

(٢٥) المصدر نفسه, ص١٦ .

(٢٦) رؤوف أبو جابر , تاريخ شرقي الأردن و إقتصاده : خلال القرن التاسع عشر و منتصف العشرين, دار ورد للنشر ,عمان ,٢٠٠٩., ١١٨ .

(٢٧)سليمان موسى , إمارة شرقي الأردن نشأتها و تطورها في ربع قرن١٩٢١-١٩٤٦, منشورات لجنة تاريخ الأردن , عمان , ١٩٩٠ ص ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٢٨) معن ابو نوار , تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية ج١ قيام وتطور إمارة شرق الأردن ١٠٢٠-١٩٢٩, ص ٢٧٣

(٢٩) ديانا فارس محمد الرفيق , المصدر السابق , ١٣٩ .

(٣٠) علي محافظة , تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة , الجامعة الاردنية , عمان , ١٩٧٢،ص ١٢١ .

(٣١)سليمان موسى , إمارة شرقي الأردن نشأتها و تطورها في ربع قرن١٩٢١-١٩٤٦, ص ٣٢٦ .

(٣٢) هاني حوراني , المصدر السابق , ١٢٦ .

(٣٣) محمد عدنان البخيت , الوثائق الهاشمية اوراق عبد الله بن الحسين خط حيفا –بغداد ١٩٣١-١٩٥٠، مج١٣، القسم الاول , المكتبة الوطنية عمان ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٣-٥٥.

قائمة المصادر :

اولا: الكتب العربية والمعربة :

١. سعد ابو دية , قراءة في اوراق علي خلقي الشرايري , دراسات جامعة اليرموك المجلد ١٤ العدد العاشر ,١٩٨٧

٢. سليمان موسى , إمارة شرقي الأردن نشأتها و تطورها في ربع قرن ، ١٩٢١-١٩٤٦

٣. علي محافظة ,العلاقات الاردنية – البريطانية منذ تاسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧, دار النهار للنشر, ١٩٧٣

٤. محمد توفيق سنو , مجموعة القوانين والانظمة من ١٩١٨-١٩٣١ , (المطبعة الوطنية , عمان , ١٩٣٣)

٥. انس عاطف الصبيحات , مدينة عمان بين عامي ١٩٤٦-١٩٦٦ , دراسة تاريخية في تطوير الحياة العامة , وزارة الثقافة , عمان , الاردن , ٢٠٢١

٦. سليمان موسى ومنيب الماضي , تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩, مكتب المحتسب , عمان , ١٩٨٩

٧. علي الدجاني , محاضرات في اقتصاديات الأردن ,مطبعة لجنة التاليف والترجمة , ١٩٥٤

٨.) رؤوف أبو جابر , تاريخ شرقي الأردن و إقتصاده : خلال القرن التاسع عشر و منتصف العشرين, دار ورد للنشر ,عمان ,٢٠٠٩

٩. معن ابو نوار , تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية ج١ قيام وتطور إمارة شرق الأردن ١٩٢٠-١٩٢٩

١٠. علي محافظة , تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة , الجامعة الاردنية , عمان , ١٩٧٢

١١. محمد عدنان البخيت , الوثائق الهاشمية اوراق عبد الله بن الحسين خط حيفا –بغداد ١٩٣١-١٩٥٠، مج١٣، القسم الاول , المكتبة الوطنية عمان ، ١٩٩٩

١٢. هاني الحوراني

ثانياً : الرسائل والأطاريح

١.) احمد خالد محمود المزيد , الأزمات المالية في شرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٦) , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاداب , جامعة اليرموك , ٢٠١٤

٢. ديانا فارس محمد الرفيق الحياة الاقتصادية والاجتماعية في شرق الأردن ١٩٢١ – ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسيَّة ٢٠١٥

ثالثاً : البحوث المنشورة :

١. عادل زيادات , الخدمات الطبية للمدارس في عهد الإمارة للفترة ١٩٢١ – ١٩٤٠ ,مجلة ابحاث اليرموك للعلوم الانسانية